

توفيق معايير المراجعة الجزائرية مع معايير المراجعة الدولية

Reconciliation of Algerian auditing standards and international auditing standards

أ. صليحة بوسليمانى*، د. محمد طويلب

جامعة الجزائر 03

تاريخ الاستلام: 2019/08/16؛ تاريخ القبول: 2020/01/29

الملخص: تهدف المعايير الدولية للمراجعة إلى تقليل التفاوت بين ممارسات المهنيين عبر العالم، لذا توجب على كل دولة تطمح لإحتلال مكانة عالمية أن تتبنى هذه المعايير أو تتكيف معها، وبهدف تقريب ممارسة مهنة المراجعة على المستوى المحلي من الممارسة الدولية، قام المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار المعايير الجزائرية للمراجعة ابتداء من فيفري 2016.

الهدف من الدراسة هو محاولة تسليط الضوء على معايير المراجعة الجزائرية الصادرة لغاية 2017 ومدى توافقها مع المعايير الدولية، مركزين في ذلك على إجراء مقارنة بين ما نصت عليه معايير المراجعة الدولية وما جاءت به المعايير الجزائرية التي أصدرتها السلطة الوصية بها، والوقوف على مختلف أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

الكلمات المفتاحية: المراجعة؛ معايير المراجعة الدولية؛ معايير المراجعة الجزائرية.

Abstract: The International Standards on Auditing aim at reducing the disparities between the practices across the world. Therefore, each country aspiring to occupy a global position has to adopt or adapt these standards.

In order to bring the domestic auditing profession closer to the international practice. The Algerian Auditing council release the Algerian auditing Standards Starting from February 2016.

This study aim of the highlight the Algerian auditing standards issued until 2017 and their compatibility with international auditing standards, through a comparison between the International and the Algerian Standards of Auditing and to identify the different similarities and differences between them.

Keywords: Audit, International Auditing Standards, Algerian Auditing Standards.

Résumé: Les Normes internationales d'audit ont pour objectif de réduire les disparités entre les pratiques des professionnels du monde entier. Chaque pays souhaitant occuper une position mondiale doit adopter ou adapter ces normes afin de rapprocher la profession d'audit du niveau local de la pratique internationale, À partir de février 2016.

L'objectif de l'étude est d'essayer de faire la lumière sur les normes de la revue algérienne publiée jusqu'en 2017 et sur leur compatibilité avec les normes internationales, sur la base d'une

*صليحة بوسليمانى

comparaison entre les dispositions des normes internationales d'audit et les normes algériennes publiées par l'autorité du testament, et d'identifier les différences et similitudes Entre eux.

Mots-clés : Audit ; Normes d'Audit Internationales; Normes d'Audit Algériennes.

1- تمهيد :

تعتبر المعايير الدولية للمراجعة إحدى المرتكزات الأساسية لعمل المراجع سواء أكان داخليا أو خارجيا، وتساهم تلك المعايير في مواكبة التطورات التي تحدث في مجال المحاسبة والمراجعة، حيث تعتبر هذه المعايير أداة لقياس جودة عمل المراجع عند مراجعته لصدق وشرعية إعداد وعرض القوائم المالية.

والجزائر تشهد بعض التدهور في عملية المراجعة لنقص كفاءة المحاسبين وضعف نظم الرقابة الداخلية لبعض المؤسسات وكذلك لضعف دور الهياكل المنظمة لهذه المهنة، بالإضافة لحاجة المهنة لمعايير تضبطها وتسيرها لذا سعت الجزائر من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي وتنظيم مهنة المراجعة بإصدارها لقانون 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 إضافة لشروعها بإصدار معايير مراجعة جزائرية مستوحاة من المعايير الدولية للمراجعة بدءا من فيفري 2016 قصد تحسين مهنة المراجعة في الجزائر والخروج من عزلتها والاندماج مع العالم الإقتصادي في ضوء العولمة والانفتاح على العالم الخارجي في كنف تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام الإستثمار الوطني الخاص والأجنبي.

لذلك تمحورت إشكالية البحث حول:

إلى أي درجة تتوافق معايير المراجعة الجزائرية مع معايير المراجعة الدولية؟

للإحاطة أكثر بالموضوع تم تجزأت الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي معايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير المراجعة الدولية؟؛

- ما هي معايير المراجعة الجزائرية؟؛

- ما هي نقاط التشابه ونقاط الاختلاف بين معايير المراجعة الجزائرية ومعايير المراجعة الدولية؟.

1.1-هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على التعرف على المراجعة، والتعرف على معايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير المراجعة الدولية، والتعرف على معايير المراجعة الجزائرية، والبحث على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين معايير المراجعة الجزائرية ومعايير المراجعة الدولية.

2.1-المنهج المتبع:

للوصول إلى أهداف الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي لإسقاط معايير المراجعة الجزائرية على معايير المراجعة الدولية.

3.1-هيكل الدراسة:

للإحاطة أكثر بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

-المحور الأول: معايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير المراجعة الدولية؛

-المحور الثاني: معايير المراجعة الجزائرية؛

-المحور الثالث: المقارنة بين معايير المراجعة الدولية ومعايير المراجعة الجزائرية.

2- معايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير المراجعة الدولية:

تلعب المراجعة دورا هاما في الحياة الاقتصادية فهي من المواضيع التي طرحت في جميع أنحاء العالم، إذ تمثل الوجه المكمل للعمل المحاسبي بصفة عامة، على أساس أنها المراجعة التي تعكس مدى صحة وصدق وموضوعية نتائج هذا العمل في نهاية الفترة المالية، ومن أجل ذلك يعتبر المراجع نوع معين من المحاسبين تتركز مهمته في عملية الفحص والمراجعة ومراجعة نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية في إطار مجموعة من القواعد والمعايير التي تحكم طبيعة مهنة المراجعة.

1.2- مفهوم المراجعة:

إن كلمة المراجعة audit جاءت من كلمة audire اللاتينية التي تعني الإستماع écouter، لأن الحسابات كانت تتلى على المراجع، حيث يشير التاريخ إلى أن قدماء المصريين والإغريق والرومان كانوا يسجلون العمليات النقدية ثم يراجعونها للتأكد من صحتها، حيث كانت تعقد جلسات إستماع عامة تتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة يقدم المراجعون تقاريرهم، مع الإشارة إلى أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية وبسيطة، لكنها تطورت مع ظهور مبدأ القيد المزدوج على يد العالم الإيطالي Luca Paciolo في القرن الخامس عشر 1494م (أحمد حلمي جمعة، 2009، ص24).

1.1.2-تعريف المراجعة:

على العموم فقد تعددت تعريفات المراجعة وفقا لتطور مفهومها وأهدافها خلال مراحل متعاقبة من الزمن، يمكن سرد أهمها فيما يلي:

-جمعية المحاسبة الأمريكية عرفت المراجعة على أنها: "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسابقة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"(محمد سمير الصبان، 1990، ص:17).

-عرفت المراجعة كذلك بأنها "فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمؤسسة فحصا دقيقا حتى يطمئن المراجع من أن التقارير المالية سواء كانت تقريراً عن نتيجة المشروع خلال فترة زمنية أو تقريراً عن المركز المالي في نهاية فترة زمنية أو أي تقرير آخر يظهر وينطبع فيه صورة واضحة حقيقية ودقيقة الغرض الذي من أجله أعد هذا التقرير"(عبد الفتاح الصحن، 1993، ص:04).

-أما منظمة العمل الفرنسي عرفت على أنها "مسعى أو طريقة منهجية، مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم معلل ومستقل، إستنادا على معايير التقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"(محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، 2006، ص:10).

من خلال ما سبق يتفق جمهور الباحثين والعاملين في مهنة المراجعة على أنها عملية يتم بمقتضاها تحقق أحد الأفراد من صحة مزاعم ونتائج شخص آخر، وحتى تتم هذه المراجعة بكفاءة فإنها يجب أن تعتمد على قواعد ومعايير وأسس منطقية وثابتة والتي تحدد مفهوم هذه العملية والظروف التي تمارس فيها عملية المراجعة.

2.1.2-أهداف المراجعة:

على المراجع التأكد من تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين أهداف تقليدية والتي بدورها تنقسم إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، وأهداف حديثة متطورة وهي مبنية كما يلي (شوقي جباري، فريد خميلي، 2010، ص ص: 11-12):

-الأهداف التقليدية: تنقسم إلى:

أ-الأهداف الرئيسية: تتمثل هذه الأهداف في:

-القيام بعملية التأكد والتحقق من مدى صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية الموجودة في الدفاتر؛

-المساهمة في إعطاء رأي محايد ودقيق يستند على المعرفة والخبرة وقوة الأدلة على مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

ب-الأهداف الفرعية: من أهم هذه الأهداف ما يلي:

-إكتشاف الأخطاء والغش والتزوير الذي قد يكون في الدفاتر؛

-تساعد الإدارة في رسم السياسات الإدارية وإتخاذ القرارات في الوقت المناسب كون تقدير المراجع له قوة الأدلة ويعتمد على الخبرة والمعرفة؛

-التقليل من فجوات إرتكاب الغش والأخطاء؛

-من خلال المراجعة يتخذ مستخدمي القوائم المالية قراراتهم الإستثمارية؛

-تعتبر أداة معينة لإدارة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

-الأهداف الحديثة المتطورة: نظرا لتطور مهنة المراجعة وتزايد درجة التغير في بيئة المؤسسات ظهرت أهداف أخرى حديثة للمراجعة من أجل مواكبة مختلف التطورات الراهنة والحفاظ على إستقرار المؤسسات، وتتمثل هذه الأهداف الحديثة في:

-القيام بعملية مراقبة الخطأ المسطرة من قبل المؤسسة والتأكد من أنها تنفذ كما خطط لها، ومراقبة مدى تحقيق الأهداف وتحديد الإنحرافات الموجودة والطرق المثلى لمعالجتها؛

-تقييم النتائج المتوصل إليها مقارنة بالنتائج المرسومة؛

-الحفاظ على ممتلكات المؤسسة من خلال منيع الإشراف، وبالتالي المساهمة في تحقيق أكبر كفاية إنتاجية ممكنة للمؤسسة؛

-إن تحقيق نجاح المؤسسات وتحقيق أكبر كفاية إنتاجية سيساهم في تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، وهو هدف تسعى الدولة لتحقيقه من خلال نجاح المراجعة بالنسبة للمؤسسات؛

-المراجعة حصن منيع من الأخطاء والتزوير في القيود المحاسبية؛

-العمل على إستكمال المستندات المثبتة لصحة العمليات والمؤيدة للقيود الدفترية؛

-التحقق من خلو الحسابات الختامية من الأخطاء الحسابية والفنية؛

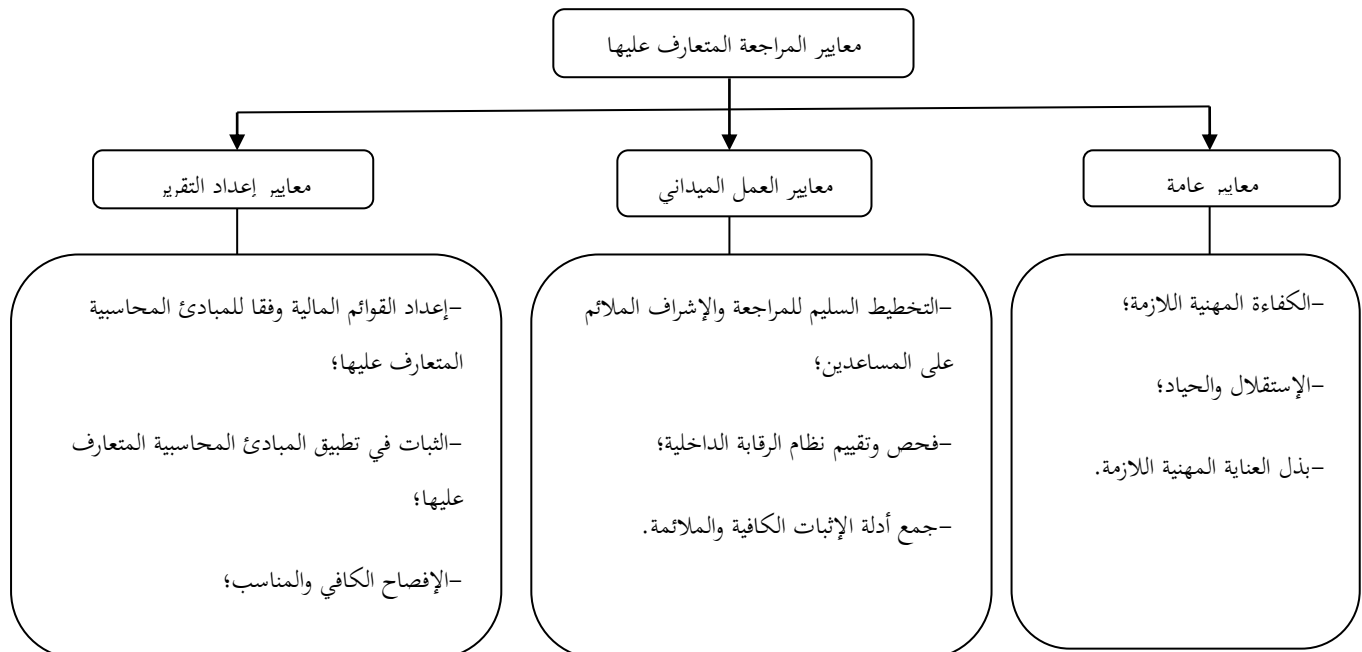
-التأكد من صحة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي.

يتأكد المراجع من تحقيق مختلف هذه الأهداف وصولاً إلى الهدف الرئيسي، عن طريق إعتداد مختلف أدلة وقرائن الإثبات وإختيار حجياتها باستخدام مختلف إجراءات المراجعة المعترف عليها، من أجل تكوين رأي حول صحة ومصداقية القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة، وتمثيلها بدقة للوضعية الحقيقية للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية خلال فترة معينة (فاتح سردوك، 2008، ص: 87).

2.2- معايير المراجعة المتعارف عليها:

من أهم المقومات الأساسية لأي مهنة وجود معايير ومبادئ علمية يعملون حسبها وهذه المبادئ والمعايير تكون متعارف عليها من قبل جميع الممارسين والعاملين في مجال معين، إذا هنالك العديد من المهن لها معايير متعارف عليها ومن هذه المهن نجد المراجعة، ففي معظم بلدان العالم توجد معايير مراجعة متعارف عليها وكل المراجعين والمحاسبين يعملون ما يرد في المعيار، وأول من أصدر هذه المعايير هو المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA وصدرت في سنة 1594 في كتيب تحت عنوان معايير المراجعة المتعارف عليها (محي الدين عبد الرزاق حمزة، 2017، ص: 289)، حيث تم تبويبها في ثلاث مجموعات، نلخص معايير المراجعة المتعارف عليها في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: معايير المراجعة المتعارف عليها



المصدر: ألفين أريتر، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، (ترجمة: محمد عبد القادر الديسطي)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص: 42.

3.2- معايير المراجعة الدولية:

نتيجة لتزايد الإهتمام بمعايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير التدقيق الدولية (ISA)، تأسس الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في 1977/10/07 بموجب إتفاقية بين 63 منظمة وهيئة محاسبية تمثل 49 دولة. وقد إنبثقت عن الإتحاد الدولي للمحاسبين لجنة المعايير الدولية للمراجعة والتي تهتم بإصدار المعايير الدولية للمراجعة نيابة عن الإتحاد، وقد بدأت في إصدار المعايير بهدف رفع جودة الممارسات المهنية وتوحيدها عبر كافة أنحاء العالم، ووصلت المعايير إلى 27 معيار سنة 1988 وإلى 36 معيار سنة 2014.

وحظيت الدعوة لإيجاد معايير دولية للمراجعة بإهتمام متزايد من قبل ممارسي مهنة المراجعة والمستفيدين من خدماتها على المستويين المحلي والدولي، وذلك لما لها من أهمية ولدورها في تقليل التفاوت في الأداء بين الممارسين في معظم دول العالم للإقتراب أكثر إلى الموضوعية(سفاحلو رشيد، 2017/2016، ص:58).

1.3.2- مفهوم معايير المراجعة الدولية:

معايير المراجعة الدولية هي "قارئ أو قواعد توضح العرف المهني الدولي المتفق عليه والتي يمكن اللجوء إليها عند قصور المعايير المحلية، وبالتالي فإنها تمثل أنماطا لما يجب أن يكون عليه الأداء الفعلي لممارسي المهنة عبر العالم"(سيد محمد، 2012، ص:07). يتم تطبيق المعايير الدولية للمراجعة عند مراجعة البيانات المالية وعند مراجعة المعلومات والخدمات ذات العلاقة، والهدف الأساسي من إصدارها إيجاد مستويات وإرشادات مهنية لمراجعة الحسابات، وما يرتبط بها من خدمات، قابلة للتطبيق عالميا، وتحتوي على المبادئ والإجراءات الجوهرية، وكذلك فإنها تحتوي على الإرشادات ذات العلاقة على شكل شروح وإيضاحات ومعلومات أخرى(حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف قاضي، 2009، ص ص: 65-66). وتصدر معايير المراجعة الدولية عن لجنة معايير المراجعة الدولية، التي تهدف إلى رفع جودة المهنة وتوحيد إجراءات ممارستها عبر العالم، وقد أصدرت 22 معيارا حتى سنة 2012، وتلقى إهتماما متزايدا من ممارسي مهنة المراجعة في مختلف الدول، حيث تبنت هذه المعايير أكثر من 50 دولة في العالم(سيد محمد، بوعرار شمس الدين، 2012، ص:08).

2.3.2- أهداف معايير المراجعة الدولية:

يحقق إصدار معايير المراجعة الدولية مجموعة من الأهداف خاصة لممارسي المهنة ومستخدمي القوائم المالية وكذا الشركات الدولية المتعددة الجنسيات وبعض الدول النامية التي لم تصدر معايير المراجعة بعد، أو تلك الدول التي تسعى لتطوير معاييرها الوطنية بهدف رفع مستوى درجة الكفاءة في الأداء المهني إلى المستوى الدولي. ويمكن تلخيص أهم هذه الأهداف فيما يلي(عيد حامد معيوف الشمري، 1994، ص:32):

-الإلتزام بقواعد الإفصاح الكافي والمناسب والذي تنص عليه معايير المحاسبة الدولية، بجانب الإلتزام بقواعد المراجعة المناسبة والتي تنص عليها معايير المراجعة سيوفر للقوائم المالية الصادرة عن الشركات الدولية المتعددة الجنسيات سمة الموثوقية التي يطلع إليها مستخدمو القوائم، كما يجعل هذه القوائم صالحة للمقارنة والتحليل المالي؛

-وجود اللجان الفرعية المتخصصة لدى الإتحاد الدولي، مهمتها المتابعة المستمرة مما يوفر لهذه المعايير سمة المرونة التي تجعلها قادرة على الإستجابة للإحتياجات المتغيرة لأسواق رأس المال والمتعاملين فيها؛

-إعداد القوائم المالية إستنادا إلى معايير محاسبة دولية إعتماد المراجع عند مراجعتها على معايير المراجعة الدولية سوف يجعل من السهل إجراء مقارنات بين القوائم المالية في أكثر من دولة والحصول على نتائج دقيقة وفعالة ما دامت المعايير المستخدمة موحدة؛

-وجود المعايير الدولية للمراجعة سوف يوفر للدول النامية الجهد والتكلفة لإنشاء معاييرها المحلية، خصوصا في ضوء نقص مواردها الإقتصادية من جهة وضعف منظماتها المهنية من جهة أخرى، وعلى المنظمات المهنية في الدول النامية الإلتزام بالمعايير الدولية وتطبيقها بشكل كامل أو جزئي، وبالتالي فإن ذلك سوف يؤدي إلى عالمية مهنة المراجعة.

3.3.2-تبويب معايير المراجعة الدولية:

لازمت معايير المراجعة الدولية جملة من الإصدارات والتعديلات، والتي يمكن تبويبها حسب أرقامها الموضوعية (100-4699) في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المعايير الدولية للمراجعة

رقم المجموعة	عنوان المجموعة	رقم المجموعة	عنوان المجموعة
199-100	قضايا تمهيدية	899-800	معايير مجالات متخصصة
299-200	المسؤوليات	1100-1000	تفسيرات معايير المراجعة الدولية
499-300	تقييم المخاطر والاستجابة إلى هذه المخاطر	2699-2000	المعايير الدولية الخاصة بمهمة الإطلاع
599-500	الإثبات في المراجعة	3699-3000	المعايير الدولية الخاصة بمهام التأكد الأخرى
699-600	إستخدام عمل الآخرين	4699-4000	المعايير الدولية الخاصة بالخدمات ذات العلاقة
799-700	معايير نتائج وتقارير المراجعة والمجلات المتخصصة		

المصدر: علي عبد القادر الذنبيات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق، دار وائل، ط5، الأردن، 2015، ص ص: 59-62.

3. معايير المراجعة الجزائرية:

بغية تطوير مهنة المراجعة محليا وجعلها أكثر ملائمة مع الواقع الدولي، وكذا العمل على الانضمام لمنظمة التجارة الدولية، قامت بإصدار 12 معيار جزائري محلي التي تبنتها من معايير المراجعة الدولية، التي كانت في شكل ثلاث إصدارات، بداية من فيفري 2016. كل واحد منهم يشمل 04 معايير محلية تساعد المهنيين في القيام بأعمالهم بكل مصداقية وشفافية وإيجاد الحلول للمشاكل التي تصادفهم عند أداء مهامهم.

1.3- مفهوم معايير المراجعة الجزائرية:

نظرا لكثرة الاختلاف بين المبادئ والقواعد والمعايير المعتمدة في مهنة المراجعة والتي كانت تؤدي إلى تقارير مختلفة، وأحيانا متعارضة، دفع الجزائر إلى التفكير منذ سنة 2011 في إصدار معايير محلية خاصة بمهنة المراجعة، وبعد دراسة تمت لمدة خمسة سنوات لمدى إستجابة البيئة الجزائرية لمعايير المراجعة الدولية، قام المجلس الوطني للمحاسبة عن طريق لجنة التقييس والممارسات المهنية في بداية سنة 2016 بإصدار 12 معيار سميت بالمعايير الجزائرية للمراجعة من أصل 36 معيار دولي ووضعتهم حيز التنفيذ، هذه المعايير قابلة للتعديل والإضافة والتجديد طبقا لظروف التطور الإقتصادي ومقتضيات التطبيق الجزائري للمعايير الدولية وهي بمثابة مرجع يسترشد به المراجع من أجل أداء مهمته والخروج بتقرير ذات جودة عالية يفيد كل من المساهمين والمستثمرين في إتخاذ قراراتهم (هيئة صنهاجي وآخرون، 2018، ص: 166).

2.3-تبويب المعايير الجزائرية للمراجعة:

لقد تم إصدار معايير التدقيق الجزائرية إلى غاية كتابتنا لهذه السطور في ثلاثة مقررات وزارية سوف نعرضها كالتالي:

1.2.3-المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للمراجعة:

المتضمن أول إصدارات المعايير الجزائرية للمراجعة، ووفقا للمادة الأولى فقد تم وضع حيز التنفيذ 04 معايير، حيث تستهدف هذه المعايير الكشف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق قانونية كانت أو تعاقدية، وتشمل(وزارة المالية، المقرر رقم 002، 2016، ص ص: 05-29):

-المعيار الجزائري للمراجعة 210 "اتفاق حول أحكام مهام المراجعة"؛

-المعيار الجزائري للمراجعة 505 "التأكيدات الخارجية"؛

-المعيار الجزائري للمراجعة 560 "أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة"؛

-المعيار الجزائري للمراجعة 580 "التصريحات الكتابية".

2.2.3-المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 المتضمن المعايير الجزائرية للمراجعة:

المتضمن ثاني إصدارات المعايير الجزائرية للمراجعة ووفق هذا المقرر فقد تم وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية، وهي كالتالي(وزارة المالية، المقرر رقم 150، 2016، ص ص: 07-51):

-المعيار الجزائري للمراجعة 500 "العناصر المقتعة"؛

-المعيار الجزائري للمراجعة 300 "تخطيط تدقيق الكشف المالية"؛

-المعيار الجزائري للمراجعة 510 "مهام التدقيق الأولية-الأرصدة الافتتاحية-؛

-المعيار الجزائري للمراجعة 700 "تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشف المالية".

3.2.3-المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للمراجعة:

المتضمن المعايير الجزائرية للمراجعة أصدرت الجزائر المجموعة الثالثة من المعايير الجزائرية للمراجعة، ووفق المادة الأولى من هذا المقرر فقد تم وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للمراجعة، وهي(وزارة المالية، المقرر رقم 23، 2017، ص ص: 06-28):

-المعيار الجزائري للمراجعة 520 الإجراءات التحليلية"؛

-المعيار الجزائري للمراجعة 570 "إستمرارية الإستغلال"؛

-المعيار الجزائري للمراجعة 610 "إستخدام أعمال المراجعين الداخليين"؛

-المعيار الجزائري للمراجعة 620 "إستخدام أعمال خبير معين من طرف المراجع".

نلخص معايير المراجعة المعتمدة في الجزائر في الجدول التالي :

الجدول رقم (02): معايير المراجعة الجزائرية:

رقم المعيار	اسم المعيار	مجال تطبيقه
210	إتفاق حول أحكام مهمة التدقيق	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق (محافظ الحسابات أو المدقق المتعاقد) للإتفاق مع الإدارة وعند الإقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة، حول أحكام مهمة المراجعة. كما يخص المعيار كل مهام مراجعة الكشوف المالية التاريخية الكلية أو الجزئية وكذلك المهام الملحقه، مع وجود بعض الخصائص فيما يخص المراجعة المتكررة أو مراجعة الكيانات الصغيرة.
505	التأكدات الخارجية	يعالج هذا المعيار إستعمال المراجع لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة.
560	أحداث تقع بعد إقفال الحسابات	يتطرق هذا المعيار إلى إلتزامات المراجع إتجاهها للأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار مراجعة الكشوف المالية. قد تتأثر الكشوف المالية ببعض الأحداث التي تقع بعد تاريخ إقفال الحسابات ويتعلق الأمر بالأحداث الواقعة: بين تاريخ إعداد الكشوف المالية (تاريخ إقفال الحسابات) وتاريخ تقرير المدقق، وبعد تاريخ تقريره إلى غاية تاريخ إعتداد الكشوف المالية من طرف الهيئة المدولة.
580	التصريحات الكتابية	يعالج هذا المعيار إلزامية تحصيل المراجع على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية.
500	العناصر المقنعة	يوضح هذا المعيار مفهوم "العناصر المقنعة" التي يقصد بها كل المعلومات التي جمعها المراجع قصد الوصول إلى نتائج لتأسيس رأيه في إطار مراجعة الكشوف المالية، وتتضمن هذه العناصر المعلومات المتضمنة في المحاسبة مثل دفتر الأستاذ وكل الوثائق الثبوتية كالفواتير والعقود والتي تشكل مصدر مهما للعناصر المقنعة بالإضافة إلى كل المعلومات التي يستطيع المراجع تجميعها من الوثائق الأخرى كمحاضر الإجتماع والتأكدات الخارجية والتي تمكن من الوصول إلى إستنتاجات مبنية على اليقين.
300	تخطيط مراجعة الكشوف المالية	يدرس هذا المعيار إلتزامات المراجع فيما يخص التخطيط لمراجعة الكشوف المالية كما يخص المراجعة المتكررة وليس عملية المراجعة الأولية التي تتطلب معالجتها على حدى.
510	مهام التدقيق الأولية-الأرصدة الإفتتاحية-	يعالج هذا المعيار واجبات المراجع فيما يخص الأرصدة الإفتتاحية في إطار مهمة المراجعة الأولية حيث هذه الأخيرة تنسم فيها الكشوف المالية للفترة السابقة بأنها لم تكن موضوع المراجعة، أو تم مراجعتها من طرف المراجع السابق. إضافة إلى ذلك، تتضمن الأرصدة الإفتتاحية أيضا المبالغ الواردة في الكشوف المالية، العناصر الموجودة في بداية الفترة والتي على أساسها يجب تقديم معلومات، مثل الطرق المحاسبية في عرض حسابات السنوات السابقة، الإحتمالات والإلتزامات المسجلة خاصة خارج الميزانية.
700	تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية	يعالج هذا المعيار إلتزام المراجع بتشكيل رأي حول الكشوف المالية، شكل ومضمون تقرير المراجع عندما تتم المراجعة وفق المعايير الجزائرية للمراجعة ويكون قد أدى إلى صياغة رأي غير معدل حيث هذا الأخير يعني ذلك الرأي الذي عبر عنه المراجع حين خلس إلى أن إعداد الكشوف المالية، في كل جوانبها المهمة، قد تم وفق المرجع

		المحاسبي الطبق.
520	الإجراءات التحليلية	يعالج هذا المعيار استخدام المراجع للإجراءات التحليلية بإعتبارها مراقبة مادية في جوهرها، وإلزامية أداء المراجع لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء إستعراض تناسق مجمل الحسابات الذي يتم في نهاية المراجعة.
570	إستمارة الإستغلال	يعالج هذا المعيار إلتزامات المراجعة في مراجعة الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية إستمرارية الإستغلال في إعداد الكشوف المالية.
610	إستخدام أعمال المراجعين الداخليين	يعالج هذا المعيار الجزائري للمراجعة شروط وفرصة إنتفاع المراجع الخارجي من أعمال المراجعة الداخلية إذا تبين له طبقاً لأحكام المعيار الجزائري للمراجعة 315، أن وظيفة المراجعة الداخلية بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته. وفي حالة وجود لدى الكيان وظيفة المراجعة الداخلية وخلص المراجع الخارجي إلى إمكانية الإستفادة منها لإحتياجات المراجعة، فإن أهدافه هي تتمثل في: تحديد إمكانية وإلى أي مدى تستخدم الأعمال الخاصة للمراجعين الداخليين، وفي حالة إستخدامها تحديد مدى ملاءمة أعمال المراجعين الداخليين لإحتياجات المراجعة.
620	إستخدام أعمال خبير معين من طرف المراجع	يعالج هذا المعيار واجبات المراجع عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والمراجعة، إضافة إلى كفايات الأخذ بإستنتاجات الخبير.

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 والمقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 والمقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة.

4. المقارنة بين معايير المراجعة الدولية ومعايير المراجعة الجزائرية:

في هذا الشأن سوف نقوم بمحاولة مقارنة بين معايير المراجعة الجزائرية التي تم إصدارها إلى غاية 2017 مع تلك المعايير الدولية للمراجعة التي تقابلها، وهذا من أجل معرفة أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

الجدول رقم (03): مقارنة بين معايير المراجعة الدولية ومعايير المراجعة الجزائرية

العنصر	نقاط التشابه	نقاط الاختلاف
معيار المراجعة الدولي 210 (الإتفاق على شروط التكاليف بالمراجعة) ومعيار المراجعة الجزائري 210 (إتفاق حول أحكام مهمة المراجعة).	-يتفق المعيار الجزائري لمراجعة رقم 210 ومعيار المراجعة الدولي رقم 210 من حيث مجال التطبيق؛ -أهداف المعيار الجزائري هي نفسها أهداف المعيار الدولي؛ -يتفق المعيار الجزائري مع المعيار الدولي من حيث الشروط المسبقة لعملية المراجعة؛ -يتفق المعيار الجزائري والمعيار الدولي من حيث قبول إجراء تغيير على شروط	-من حيث الإتفاق على شروط عملية المراجعة يتفق المعيار الجزائري مع المعيار الدولي في العديد من النقاط لكن يختلفان من حيث أنه لم ينص المعيار الجزائري على العنصر التالي إذا نص القانون أو النظام بتفصيل واف على شروط المراجعة فلن يحتاج إلى تدوينها في إتفاقية خطية، ولم ينص معيار المراجعة الدولي على قاعدة حسابات التعويضات وكيفية الدفع، ومخطط تنفيذ المراجعة، وعدم القدرة على كشف بعض الإختلالات؛ -من حيث عمليات المراجعة المتكررة يتشابه المعيار الجزائري والمعيار الدولي في العديد من النقاط ما عدا أنه تطرق المعيار الجزائري إلى عنصرين لم يتطرق إليهما المعيار الدولي هما يجب أن تتم المصادقة من الطرفين المعنيين على رسالة المهمة الأولية المعدة من طرف المدقق من السنة الأولى من المهمة وذلك قبل

التكليف بالمراجعة. الشروع في أعمال الفحص والمراقبة، تدرج العناصر التي تمت مراجعتها إما في رسالة مهمة جديدة تعوض السابقة، أو تدرج ضمن رسالة مهمة تكميلية.		
أضاف المعيار الجزائري في الفقرة 03 والتي تناول فيها شرح بسيط لأنواع التأكيد الخارجي والمتمثلة في التأكيد الإيجابي والتأكيد السلبي هذا هو الاختلاف بين المعيار الجزائري والدولي.	-المعيار الجزائري تناول كل بنود المعيار الدولي حيث تناولوا معا: -كل إجراءات التأكيد التي يستلزم بها محافظ الحسابات للحصول على أدلة مثبتة؛ -إجراءات محافظ الحسابات في حالة رفض الإدارة السماح له بإرسال طلب التأكيد؛ -الإجراءات في حالة عدم تلقي الردود؛ -الإجراءات في حالة الرد على طلب التأكيد المستعجل؛ -تقييم الأدلة المثبتة أي أدلة الرقابة.	معيار المراجعة الدولي 505 (المصادقات الخارجية) ومعيار المراجعة الجزائري 505 (التأكيدات الخارجية)
-لا ينص المعيار الجزائري على تاريخ النفاذ، لكن المعيار الدولي يعتبر هذا المعيار نافذ المفعول لمراجعة البيانات المالية للفترة التي تبدأ في 2009/12/15 أو بعد ذلك؛ -حسب المعيار الجزائري فإن تاريخ المصادقة على الكشف المالية هو التاريخ الذي تعتمد فيه الكشف المالية من طرف الجمعية العامة أو من طرف الهيئة التداولية، بينما حسب المعيار الدولي هو التاريخ الذي تم فيه إعداد كافة البيانات التي تتألف منها البيانات المالية بما في ذلك الإيضاحات ذات العلاقة، وتأكيد الأشخاص المعنيين الذين يتمتعون بسلطة معترف بها على تحمل مسؤولية هذه البيانات؛ -من حيث الحصول على المعلومات من الإدارة فالمعيار الجزائري وضحا وبينها في أمثلة منها التعهدات الجديدة، القروض أو الضمانات الممنوحة، التي تم إبرامها، التنازلات أو إقتناءات الأصول المحققة أو المرتقبة، التطورات الجديدة المتعلقة بالخصوم المتوقع حدوثها، بينما المعيار الدولي تحدث عنها ولم يعطي أمثلة؛ -المعيار الدولي نص على أنه في حالة إصدار تقرير مراجعة جديد على الكشف المالية المعدلة ينبغي عدم وضع تاريخ لهذا التقرير الجديد سابق لتاريخ المصادقة على البيانات المالية المعدلة بينما	المعيار الجزائري هو نسخة عن المعيار الدولي ولكن مع بعض الاختلافات البسيطة.	معيار المراجعة الدولي 560 أحداث لاحقة ونظيره الجزائري.

		لم ينص على ذلك المعيار الجزائري.
معيار المراجعة الدولي رقم 580 (تصريحات كتابية) ومعيار المراجعة الجزائري 580 (إقرارات خطية).	معيار المراجعة الجزائري رقم 580 (تصريحات كتابية) يتوافق بشكل كبير مع معيار المراجعة الدولي رقم 580 (إقرارات خطية).	
معيار المراجعة الدولي 500 (أدلة الإثبات) ومعيار المراجعة الجزائري 500 (العناصر المقنعة)	فقرات معيار المراجعة الجزائري 500 (العناصر المقنعة) تتشابه مع فقرات معيار المراجعة الدولي 500 (أدلة الإثبات).	يختلف معيار المراجعة الجزائري 500 عن الدولي من حيث المصطلحات.
معيار المراجعة الدولي 300 (التخطيط) ومعيار المراجعة الجزائري 300 (تخطيط مراجعة كشوف مالية)		يعتبر معيار المراجعة الدولي 300 (التخطيط) أكثر تفصيلا وشمولا من معيار المراجعة الجزائري 300 (تخطيط مراجعة كشوف مالية).
معيار المراجعة الدولي 510 (عمليات المراجعة الأولية-الأرصدة الإفتتاحية) ومعيار المراجعة الجزائري 510 (مهام المراجعة الأولية- الأرصدة الإفتتاحية)	معيار المراجعة الجزائري 510 موافق تماما لمعيار المراجعة الدولي 510 (عمليات المراجعة الأولية-الأرصدة الإفتتاحية).	لم يختلف المعيار الجزائري عن المعيار الدولي رقم 510 فهو مستوحى منه ومطابق له مع إضافة مادة توضيحية في المعيار الدولي.
معيار المراجعة الدولي 700 (تكوين رأي وإعداد تقارير حول البيانات المالية) ومعيار المراجعة الجزائري 700 (تأسيس الرأي وتقرير المراجعة للكشوف المالية).	يتفق المعيار الجزائري للمراجعة رقم 700 ومعيار المراجعة الدولي رقم 700 من حيث نطاق المعيار، أهداف المراجع، شكل تقرير المراجع، عنوان تقرير المراجع، المخاطب (المرسل إليه)، شرح المراجعة، رأي المراجع، مسؤوليات أخرى تتعلق بإعداد التقارير، توقيع المراجع، تاريخ تقرير المراجع، عنوان المراجع، المعلومات الملحقة المعروضة مع البيانات المالية.	-من حيث التعريفات حيث تطرق المعيار الدولي إلى العديد من التعريفات من بينهما إطار العرض العادل وإطار الإمتثال، في حين إقتصر المعيار الجزائري إلى تعريف الرأي غير المعدل فقط؛ -من حيث تكوين الرأي حول البيانات المالية حيث تطرق المعيار الدولي إلى بعض العناصر التي لم يتطرق إليها المعيار الجزائري من بينها عندما تعد البيانات المالية وفق إطار عرض عادل، ينبغي أن يشمل التقييم ما إذا كانت البيانات المالية تحقق العرض العادل؛ -من حيث شكل الرأي حيث تطرق المعيار الدولي إلى حالة البيانات المالية المعدة وفقا لمتطلبات إطار عرض عادل والتي لا تحقق العرض العادل وحالة البيانات المالية المعدة وفقا لإطار إمتثال ما، في حين لم يتم التطرق إليها في المعيار الجزائري؛ -من حيث مسؤولية افدارة المتعلقة بالبيانات المالية حيث تطرق المعيار الدولي إلى حالة إعداد البيانات المالية وفقا لإطار عرض عادل والتي لم يتطرق إليها المعيار الجزائري؛ -من حيث مسؤولية المراجع حيث تطرق المعيار الدولي إلى بعض العناصر التي لم يتطرق إليها المعيار الجزائري ومن بينها أنه ينبغي أن يذكر تقرير المراجع ما إذا كان المراجع يعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصل عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأي المراجع؛

		-من حيث تقرير المراجع المنصوص عليه بموجب القانون أو النظام حيث تم التطرق إليه في المعيار الدولي ولم يتطرق إليه المعيار الجزائري؛ -من حيث تقرير المراجع المتعلق بعمليات المراجعة المنفذة وفقا لكل من معايير المراجعة المتبعة في منطقة محددة ومعايير المراجعة الدولية حيث تم التطرق إليه في المعيار الدولي ولم يتم التطرق إليه في المعيار الجزائري؛ -من حيث طريقة تطبيق المعيار حيث تم التطرق إليه في المعيار الدولي ولم يتم التطرق إليه في المعيار الجزائري.
معيار المراجعة الدولي 520 الإجراءات التحليلية ونظيره الجزائري	كلا المعيارين يهدفان إلى توفير إرشادات حول تطبيق الإجراءات التحليلية خلال عملية التدقيق.	-كلا المعيارين يناقشان نفس الموضوع لكن المعيار الجزائري جاء بأكثر تفصيل فيما يخص مجال تطبيق هذا المعيار؛ -نص المعيارين على أهم الإجراءات التحليلية التي يعتمدها المراجع لإكتشاف الأخطاء ولكن جاء تفسير ذلك بحجم متفاوت فقد توسع المعيار الدولي في شرح الإجراءات بالتفصيل مقارنة مع المعيار الجزائري لكن على العموم قد تطرق كلاهما لنفس المعالم الخاصة بالإجراءات التحليلية.
معيار المراجعة الدولي رقم 570 (المؤسسة المستمرة) ومعيار المراجعة الجزائري رقم 570 (إستمراوية الإستغلال).	معيار المراجعة الجزائري مستمد من المعيار الدولي حيث هناك توافق كبير بينهما يصل أحيانا إلى حد التطابق مع وجود بعض الفوارق البسيطة لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على هذا التوافق.	المعيار الجزائري ذكر بعض الأمثلة العملية حول الظروف والأحداث التي يمكن أن تشكل حالة عدم يقين أو شكل حول عدم قدرة المؤسسة على الإستمرار في حين أن المعيار الدولي لم يوضحها وبيئها.
معيار المراجعة الدولي 610 إستخدام عمل المراجعين الداخليين ونظيره الجزائري	معيار المراجعة الجزائري 610 موافق تماما لمعيار المراجعة الدولي 610 (إستخدام عمل المراجعين الداخليين).	
معيار المراجعة الدولي 620 (إستخدام عمل الخبير) ومعيار المراجعة الجزائري 620 (إستخدام أعمال خبير معين من طرف المراجع).	معيار المراجعة الجزائري رقم 620 (إستخدام أعمال خبير معين من طرف المراجع) يتوافق بشكل كبير مع معيار المراجعة الدولي رقم 620 (إستخدام عمل الخبير).	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 والمقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 والمقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة، وعلي عبد القادر الذنبيات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق، دار وائل، ط5، الأردن، 2015.

5- الخلاصة:

تعرضت الدراسة إلى أهم المفاهيم المتعلقة بمعايير المراجعة الدولية والجزائرية كما عدتهما لغاية آخر إصدارتهما كما قمنا بمحاولة مقارنة بين المعايير الدولية للمراجعة وما يقابلها من معايير جزائرية تم إصدارها، محاولة منا لمعرفة مدى إرتباط المعايير الجزائرية بتلك الدولية التي إستلهمت

منها وهذا بغرض تحديد مدى إمكانية التنبؤ وتصور ما ستكون عليه باقي المعايير الجزائرية المزمع إصدارها مستقبلا بصفة عامة، حيث ما تم ملاحظته أنه في جميع العناصر التي تم مقارنتها بين المعايير الجزائرية والمعايير الدولية، تم الإشارة إلى المعايير الدولية دائما في نهاية كل عنصر من أجل التوسع أكثر وذلك في نهاية كل معيار، بما يعني أن المعيار الدولي دائما يكون أكثر تفصيلا من المعيار الجزائري. ولكن ما يمكن تأكيده هو تطابق جميع العناصر المتضمنة في المعايير الجزائرية مع ما نصت عليه المعايير الدولية. كما تجدر الإشارة أن الجزائر قد أصدرت 12 معيار مراجعة خاص بها لغاية مارس 2017 والتي تم الإطلاع عليها لتأكيد ما تم ملاحظته سابقا وكل هذا جاء ضمن سلسلة النهضات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر مؤخرا سعيا منها للرقى بمهنة المراجعة من أجل مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى بيئة الأعمال الدولية، والوصول إلى الرفع من مستوى الأداء المهني للمراجع الجزائري.

نتائج وتوصيات:

بعد معالجة الإشكالية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

-معايير المراجعة الدولية جاءت لضبط عمل المراجعين وتوجيههم للعمل بصورة أكثر مثالية؛

-بعد تبني الجزائر لأربعة معايير دولية للمراجعة في فيفري 2016 وتبنيها لأربعة معايير دولية للمراجعة أخرى في أكتوبر 2016 بالإضافة إلى تبنيها معايير دولية للمراجعة في مارس 2017 تبين أن الجزائر متجهة نحو التبني الكامل للمعايير للمراجعة؛

-جميع العناصر التي تم مقارنتها بين المعايير الجزائرية والمعايير الدولية هو إشارة المعايير الدولية دائما في نهاية كل عنصر إلى شروحات إضافية ترفق في آخر المعيار الدولي دائما يكون أكثر تفصيلا من المعيار الجزائري؛

-أثبتت دراسة المقارنة تطابق الشبه التام بين معايير المراجعة الجزائرية مع الدولية؛

-توضح المعايير الجزائرية للتدقيق المنهجية القانونية لعملية التدقيق الواجب إتباعها في الجزائر؛

وبناء على هذه النتائج، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن إقتراحها ما يلي:

-عقد أيام دراسية وتنظيم ورشات مفتوحة تجمع بين الممارسين وهيئات الإشراف في الجزائر وبالتعاون مع الجامعات ومخابر البحث المختصة، يتم من خلالها شرح وتوضيح المعايير الدولية للمراجعة، والتشاور حولها، من أجل تكييفها مع الواقع الجزائري والخروج بالصيغة المشتركة حولها؛

-يجب على الهيئات المشرفة على تنظيم المهنة إلزام أعضاء فيها بقضاء ساعات تعليم وتدريب مهني محدد خاصة في مجال معايير المحاسبة والمراجعة الدولية؛

-الإستفادة من تجارب بعض الدول ذات الواقع الإقتصادي المشابه للجزائر والتي أقدمت على تبني معايير دولية للمراجعة؛

-يستحسن أن تتبنى الجزائر المعايير الدولية للمراجعة مباشرة بموجب قانون بدلا من أن تتبناها ضمينا عن طريق قانون آخر حتى لا تصاب بالتقادم هي الأخرى مثل النظام المحاسبي المالي، وبهذه الطريقة أي تعديل على أي معيار دولي للمراجعة يطرأ هو الخر على المعيار الجزائري للمراجعة له.

أدخل هنا خلاصة المقال دوما بنفس التنسيق المعتمد (الخط، المقاس، البعد بين السطور) ؛ بحيث يوضح فيها الإستنتاجات الرئيسية أو حوصلة الأفكار المتوصل إليها في القسم السابق والتي تجيب عن السؤال المطروح في التمهيد، متبوعة بالمقترحات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية، وتضم خلاصة المقال آفاه أي حدود البحث نظريا وتطبيقيا (نقد ذاتي: التوقعات التي تنعكس على البحث مستقبلا)، بمعنى آخر ماهي المجالات التي يمكن أن يتطرق لها الباحثون مستقبلا ؟، نظرا لكون الباحث تعرض لها بشكل مختصر أو لم يتعرض لها أصلا، لكي يفتح مجالاً لغيره في البحث.

-6- الإحالات و قائمة المراجع :

1. أحمد حلمي جمعة، 2009، مدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث افطار الدولي: أدلة نتائج التدقيق، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.
2. محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد، 1990، المراجعة: بين التنظير والتطبيق، لبنان، الدار الجامعية.
3. عبد الفتاح الصحن، 1993، مبادئ وأسس المراجعة: علماوعملا، مصر، مؤسسة شباب الجامعة.
4. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، 2006، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
5. شوقي جباري، فريد خميلي، 11 و 12 أكتوبر 2010، دور المراجعة الخارجية في إرساء دعائم حوكمة الشركات، مداخلة قدمت في إطار الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.
6. فاتح سردوك، جانفي 2008، مراجعة الحسابات وضرورة إيجاد نظرية لها، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المركز الجامعي بالوادي، العدد 01، ص 77-90.
7. محي الدين عبد الرزاق حمزة، 2017، أصول مراجعة الحسابات 2، ط1، عمان، الأردن، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.
8. ألفين أريتر، جيمس لوبك (ترجمة: محمد عبد القادر الديسلي)، 2009، المراجعة مدخل متكامل، الرياض، دار المريخ.
9. سفاحلو رشيد، 2016/2017، أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة، أطروحة دكتوراه، جامعة حسينة بن بوعلي بالشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، علوم التسيير.
10. سيد محمد، يوعرار شمس الدين، 11 و 12 ديسمبر 2012، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للتدقيق ومهنة التدقيق، ملتقى دولي، جامعة سعد دحلب، البلدة.
11. حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، 2009، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، عمان، الأردن، دار الثقافة.
12. عيد حامد معيوف الشمري، 1994، معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية إستخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للبحوث الريام، المملكة العربية السعودية.
13. علي عبد القادر الذنبيات، 2015، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق، ط5، الأردن، دار وائل.
14. هبة صنهاجي وآخرون، 11 و 12 أبريل 2018، مساهمة المعايير الدولية للتدقيق في تحسين أداء محافظ الحسابات، مداخلة قدمت في إطار الملتقى الوطني حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، المقام بجامعة بومرداس.
15. وزارة المالية، المقرر رقم: 002، المتضمن المعايير الجزائرية للمراجعة (210-505-560-580)، المؤرخ في 04 فيفري 2016، المادة الأولى، متاح على الموقع <http://www.cnc.dz/fichier-regle/202.pdf> ، تاريخ الإطلاع: 2018/08/15.

16-وزارة المالية، المقرر رقم 150، المتضمن المعايير الجزائرية للمراجعة (300-500-510-700)، المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، المادة الأولى، متاح على الموقع <http://www.cnc.dz/fichier-regle/1211.pdf>، تاريخ الإطلاع: 2018/08/15.

17-وزارة المالية، المقرر رقم 23، المتضمن المعايير الجزائرية للمراجعة (520-570-610-620)، المؤرخ في 15 مارس 2017، المادة الأولى، متاح على الموقع: <http://www.cnc.dz/fichier-regle/1230.pdf>، تاريخ الإطلاع: 2018/08/15.

-المراجع مترجمة إلى اللغة الإنجليزية:

1. Ahmed Helmy Gomaa, 2009, Introduction to Modern Auditing and Accreditation International Breakfast: Audit Evidence Guides, Amman, Jordan, Dar Safa Publishing and Distribution.
2. Mohamed Samir El-Sabban, Mohamed El-Fayoumi Mohamed, 1990, Audit: Between Endoscopy and Application, Lebanon, University House.
3. Abd El-Fattah El-Sahan, 1993, Principles and Principles of Auditing: Alma, Mulla, Egypt, University Youth Foundation.
4. Mohamed El-Tohamy Tauhara, Massoud Siddiqui, 2006, Auditing and Auditing: Theoretical Framework and Applied Practice, Vol. 3, Algeria, University Publications.
5. Shawqi Jabbari, Fareed Khamili, 11 and 12 October 2010, The role of external auditing in establishing corporate governance, a presentation presented in the framework of the 8th National Forum on the profession of auditing in Algeria reality and prospects in the light of contemporary global developments.
6. Fatih Sardouk, January 2008, Auditing and the Need for a Theory, Journal of Economic and Financial Studies, University Center in Wadi, Issue 01, pp. 77-90.
7. Mohieddin Abdul Razzaq Hamza, 2017, Audit Assets 2, I 1, Amman, Jordan, Scientific Cyclone House for Publishing and Distribution.
8. Alvin Arter, James Lubeck (Translated by Mohammed Abdelkader Dysti), 2009, Audit Integrated Entrance, Riyadh, Dar Al-Marikh.
9. Sfahlou Rachid, 2016/2017, The importance of adapting the Algerian financial accounting system to the international standards of auditing and auditing under the adoption of international accounting standards, PhD thesis, University of Hassiba Ben Bouali Balchlef, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, Management Sciences.
10. Seyed Mohamed, Jouar Shamseddin, 11 and 12 December 2012, the status of the Algerian financial accounting system under international standards of auditing and auditing profession, international forum, Saad Dahlab University, Blida.
11. Hussein Ahmed Dahdouh, Hussein Yousef Al-Qadi, 2009, Advanced Auditing Theoretical Framework and Practical Procedures, Amman, Jordan, Dar Al-Thaqafa.
12. Ayed Hamed Mayouf Al-Shammari, 1994, International Auditing Standards and their Possible Use in Organizing Professional Practice in Saudi Arabia, General Administration of Irrigation Research, Saudi Arabia.

13. Ali Abdelkader Al-Thunibat, 2015, Auditing in the light of International Standards Theory and Practice, I5, Jordan, Dar Wael.
14. Hiba Senhaji et al., 11 and 12 April 2018, The contribution of international auditing standards to improving the performance of account portfolios, a presentation presented in the framework of the National Forum on the Reality of the Audit Profession in Algeria under the International Auditing Standards at the University of Boumerdes.
15. Ministry of Finance, Decision No. 002, containing the Algerian Standards for Review (210-505-560-580) of 04 February 2016, Article 1, available at <http://www.cnc.dz/fichier-regle/202.pdf> , Accessed: 15/08/2018.
16. Ministry of Finance, Decision No. 150, containing the Algerian Standards for Review (300-500-510-700) of 11 October 2016, Article 1, available at <http://www.cnc.dz/fichier-regle/1211.pdf> , Accessed: 15/08/2018.
17. Ministry of Finance, Decision No. 23, containing the Algerian Standards for Review (520-570-610-620) of 15 March 2017, Article 1, available at: <http://www.cnc.dz/fichier-regle/1230.pdf> , accessed: 15/08/2018.